حرب الشائعات الغذائية..
الكرة في ميدان «الرقابة الاتحادية»

49
شائعة رصدتها بلدية دبي و«أبوظبي للرقابة» خلال النصف الأول من 2016

- مطالب بتوحيد جهود محاصرة الشائعات ووأدها بوسائل انتشارها ذاتها
- تعدد منافذ الدخول يؤكد الحاجة لتشريعات محكمة لضبط رقابة الأغذية
- وزارة التغير المناخي والبيئة تقترح وتطوّر سياسات وتشريعات الأغذية
- وجود مظلة اتحادية تدعم سلامة الأغذية لا يعني إلغاء الجهات الرقابية

تُجسّد الرقابة الغذائية حصانة سلامة وعلامة ثقة لجمهور المستهلكين.. في هذا المضمار؛ ورغم الجهود المبذولة في تأمين سلامة الأغذية عبر منافذ الدولة وفي الأسواق المحلية، إلا أن التصريحات الصادرة عن جهات رسمية تظهر فجوة غذائية أو حلقة مفقودة في هذا الشأن؛ فبينما يطالب أعضاء في المجلس الوطني الاتحادي بـ«آلية اتحادية على شكل هيئة أو مؤسسة تُعنى بالرقابة على الأغذية لتوحيد آليات وإجراءات واشتراطات ومعايير الرقابة على المواد الأغذية في الدولة». أفاد جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بأن هناك مظلة اتحادية تجمع جميع مؤسسات الرقابة على الغذاء بالدولة، تسمى «اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية» تضم أعضاء من جهات الرقابة الغذائية من مختلف إمارات الدولة، وتترأس هذه اللجنة وزارة التغير المناخي والبيئة التي تعتبر المرجعية الأساسية لجميع الجهات. أما وزارة التغير المناخي والبيئة فقالت إن دورها ينصبّ على فحص الأغذية التي تدخل الدولة في 8 مراكز ومختبرات للتأكد من سلامتها ومطابقتها لشروط السلامة، علاوة على اقتراح وتطوير سياسات وتشريعات ونظم خاصة بسلامة الأغذية ليتم تطبيقها من قبل الجهات المحلية في كل إمارة.. أمام كل هذا؛ هل لدينا حقاً مظلة اتحادية للرقابة على الأغذية؟! هذا التباين في التصريحات يعني ضعف الدور الذي تؤديه اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية، وذلك ربما أفضى إلى واقع غذائي غير منضبط اتحادياً، فانتعشت الشائعات في بيئة خصبة لانتشارها، لا سيما في ظل شهية مفتوحة لمواقع التواصل الاجتماعي عبر فضاء الشبكة العنكبوتية.

في دبي تقف فرق متكاملة وأجهزة رقابية على مدار الساعة منها «فريق الإخطارات» الذي يتواصل مباشرة مع جهات محلية وإقليمية ودولية لضمان سلامة الغذاء، وعبر مبادرة «الخبر اليقين» ردت البلدية من خلالها على 36 شائعة متعلقة بالأغذية خلال الشهور الستة الماضية، في حين تعامل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية خلال النصف الأول من 2016 مع نحو 13 شائعة، وردّ عليها وفق أسس دقيقة، ترتكز على تصحيح المفاهيم التي تنقلها شائعات وسائل التواصل الاجتماعي.

مختصون في الرقابة الغذائية شبّهوا المشهد بـ«حرب الشائعات الغذائية» التي تنقسم إلى نوعين، الأول يتعلق بالشركات نفسها والتنافس بينها، حيث تطلق إحدى الشركات شائعة تنال بها من شركة منافسة وذات سمعة عالمية، وهذا النوع أقل حدوثاً. أما النوع الثاني فيتبناه أفراد يرغبون في الشهرة وزيادة متابعيهم في وسائل التواصل، عبر نشرهم خبراً أو فيديو، محاولين وضع معلومات مغلوطة وغير مقنعة لجذب الانتباه لا أكثر، ودون أي مصدر حقيقي أو مرجع للمعلومة.

الأجهزة الرقابية في الدولة تسابق الوقت للرد على الشائعات، لكنها وفي ظل كم المعلومات المشبوهة التي تتدفق عبر مواقع التواصل، قد تحتاج إلى ابتكار الوسائل والأدوات الاستباقية لوأد الشائعة قبل أن تستفحل مجتمعياً.. في هذه الفسحة نرصد التفاصيل الكاملة عن الرقابة الغذائية والشائعات.

تباين في وجهات النظر غـذّى شـ

أعضاء في «الوطني»: نريد مظلة اتحادية للرقابة على الأغذية

أبوظبي- ممدوح عبد الحميد

رأى أعضاء في المجلس الوطني الاتحادي ضرورة إيجاد آلية اتحادية على شكل هيئة أو مؤسسة تتبع الحكومة الاتحادية تعنى بالرقابة على الأغذية على غرار الجهات المحلية المختصة في أبوظبي ودبي وغيرها من إمارات الدولة، من أجل العمل على توحيد آليات وإجراءات واشتراطات ومعايير الرقابة على المواد الأغذية بالدولة، والقضاء على الاختلافات الموجودة حالياً في القرارات الصادرة عنها فيما يتعلق بدخول بعض المواد الغذائية المخالفة إلى الدولة، أو صدور قرارات من كل جهة على حدة حول نفس المنتجات أو المواد التي تدخل إلى منافذ الدولة، مؤكدين أن الوضع الحالي يتطلب ضرورة إنشاء جهة اتحادية للرقابة على الغذاء. وأضافوا أن المجلس طالب بذلك على مدار الفصول التشريعية الماضية من خلال مناقشات مشاريع القوانين أو الموضوعات العامة أو الأسئلة الموجهة إلى الحكومة، والتي طالب الأعضاء من خلالها بإيجاد هيئة للرقابة على الغذاء بالدولة على غرار الدول المتقدمة، والتي توجد بها مثل تلك الآليات للرقابة على الغذاء باعتباره المصدر والمدخل الأساسي لإصابة الإنسان بالكثير من الأمراض الخطرة والمزمنة، والتي تؤثر في كفاءة الموارد البشرية بالدولة، واستنزاف أموال ضخمة للعلاج نتيجة تسرب ودخول مواد غذائية ومنتجات زراعية ضارة نظراً إلى الأساليب المتبعة في الزراعة في دول الإنتاج وزيادة نسبة المبيدات المسممة وغيرها من طرق لزيادة الإنتاج على حساب صحة الإنسان.

حمد الرحومي:
دخول مواد غذائية مخالفة سبب رئيس للأمراض

سالم الشحي:
تنسيق رؤية مشتركة لحجب الأغذية غير المطابقة للمواصفات

خطورة

وقال حمد أحمد الرحومي، عضو المجلس الوطني الاتحادي إنه كان حريصاً على مناقشة هذا الأمر في الكثير من المناقشات في لجان المجلس أو في الجلسات العامة، نظراً إلى خطورة دخول مواد غذائية أو منتجات زراعية غير مطابقة للاشتراطات والمعايير الصحية، والتي كانت تتباين فيها الآراء والقرارات بين الجهات المحلية المعنية بالرقابة على الأغذية كجهاز الرقابة الغذائية في أبوظبي وبلدية دبي، حيث تصدر قرارات بشأن المنتج الواحد في بعض الأحيان مختلفة وحتى لو صدرت قرارات موحدة فإنها تصدر منفردة، أي أن كل جهة تصدر قرارها بمنأى عن الجهة الأخرى، مما يؤثر في مصداقية الأمر الذي يتطلب وجود جهة أو هيئة اتحادية للرقابة على الأغذية بالدولة، خاصة أن الدولة تعتمد في تلبية احتياجاتها على استيراد معظم المواد الغذائية من الخارج، ويجعل الدولة عرضة لدخول مواد مخالفة وتناولها من جانب المواطنين والمقيمين وتضررهم جراء ذلك.

آلية اتحادية

أضاف أنه تقدم بسؤال في دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر إلى معالي وزير الصحة حول انتشار أمراض السرطان في الدولة وأرجعت أحد مسبباتها إلى دخول مواد غذائية وزراعية من بعض الدول التي لا تهتم بنوعية الإنتاج وليس لديها رقابة، وبالتالي إلى دخول مواد مخالفة لاشتراطات الصحة والسلامة المهنية، وأنه نظراً إلى عدم وجود آلية اتحادية في التفتيش والرقابة تدخل هذه المواد الى أسواق الدولة لأننا دولة واحدة ومسموح بإدخال وانتقال المواد الغذائية بين أسواق الإمارات المختلفة دون قيود وتباع ويتناولها الناس وقد يصابون بالأمراض، لذلك فإنه من الضروري بمكان أن تكون هناك جهة واحدة تشرف وتراقب المواد الغذائية قبل السماح لها بالدخول إلى أسواق الدولة، لأن مصلحة الدولة عامة، حتى لو هناك جهات رقابية في بعض إمارات الدولة فإنه يجب أن تكون هناك مظلة اتحادية تنضوي تحتها كافة الهيئات والأجهزة المحلية، لأن بعض الإمارات قد تضع شروطاً تختلف عن بعض الإمارات الأخرى والتي قد لا توجد لديها أية شروط أو معايير لدخول وتداول المواد الغذائية حتى يكون الغذاء والمنتجات الراعية بالدولة بمستوى واحد من الجودة والنوعية.

تشريعات اتحادية

أما سالم علي الشحي، عضو المجلس الوطني الاتحادي فقال إنه مع وجود جهات وأجهزة محلية للرقابة على الأغذية بالدولة لضبط دخول المواد والمنتجات إلى الإمارات المختلفة، لأن كل جهة تسعى إلى أن تضع معايير واشتراطات مشددة تحد من دخول المواد الضارة والمخالفة، وأن تكون الأفضل في ظل التنافسية فيما بينها، ولكن يجب أن تكون هناك تشريعات اتحادية تطبق وتفرض على جميع الإمارات، وتكون هناك جهة اتحادية معنية بتطبيقها ومراقبتها بكل شدة وصرامة بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى كوزارة الصحة أو التغير المناخي والبيئة أو هيئات الصحة والبيئة المحلية وغيرها، لأن دخول غذاء مخالف للمواصفات يؤثر في صحة الإنسان، مشيراً إلى أن أعضاء المجلس الوطني الاتحادي وانطلاقاً من حرصهم على مصلحة الوطن والمواطنين يطرحون هذا الأمر باستمرار على الحكومة، ويطالبون بضرورة أن تسود المظلة الاتحادية على جميع إمارات الدولة، وأن تكون هناك متابعة ورقابة من الحكومة، وخاصة على الجوانب المتعلقة بصحة وسلامة الإنسان.

سؤال إلى الحكومة

وأوضح أن مطالبته بالمظلة الاتحادية للرقابة على الغذاء لا يعني إلغاء الجهات المحلية، بل على العكس يجب أن تقوم تلك الجهات بدورها في الرقابة على دخول المواد والمنتجات الغذائية كل في إمارتها ومنطقة اختصاصها وفقاً لاستراتيجية وتشريعات ومعايير واشتراطات اتحادية على أن يكون هناك تنسيق ورؤية واحدة مشتركة للعمل، وتحقيق الهدف الاستراتيجي من وجودها، خاصة أنها لديها البنية التحتية والأجهزة والمعامل والأدوات التي تمكنها من القيام بدورها، مشيراً إلى أنه سيوجه سؤالاً إلى الحكومة في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر الذي يبدأ في شهر أكتوبر المقبل حول الرقابة على الغذاء بالدولة، ويتساءل فيها حول كافة الآليات الموجودة بالدولة، التي من خلالها يدخل الغذاء إلى الإمارات، ويتداول في أسواقها وسيقترح آلية اتحادية، خاصة أن بعض الأمراض التي انتشرت في المجتمع وخاصة المزمنة جاءت نتيجة دخول مواد غذائية غير سليمة، ولم تتم مراقبتها في دولة الإنتاج، ولدى عبورها إلى الدولة وتداولها في أسواقها، ولذا فإنه من المهم جداً توحيد معايير واشتراطات الرقابة على جميع المواد الغذائية بالدولة.

وزارة التغير المناخي والبيئة: فحص الأغذية في 8 مراكز

تعزيز ثقة المستهلكين تماشياً مع رؤية الإمارات 2021

دبي - سعيد الوشاحي

أوضحت وزارة التغير المناخي والبيئة أن انتشار الشائعات حول بعض الأغذية يخالف اللوائح والتشريعات التي وضعتها الوزارة بهدف تعزيز ثقة المستهلكين، مشيرة إلى دور الوزارة ينصب على فحص الأغذية التي تدخل الدولة عن طريق 8 مراكز ومختبرات للتأكد من سلامتها ومطابقتها لشروط السلامة، كما ينصب دورها في اقتراح وتطوير سياسات وتشريعات ونظم خاصة بسلامة الأغذية ليتم تطبيقها من قبل الجهات المحلية في كل إمارة.

أجندة وطنية

وأوضحت الوزارة أنها تسعى إلى سلامة الغذاء وتطوير مجتمع صحي وتعزيز ثقة المستهلكين تماشياً مع الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021

■ ماجد القاسمي

في تطبيق نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية هو هدفها الأسمى، لافتة إلى أن سلامة الغذاء في الدولة تعتمد على أنظمة رقابية فعالة خصوصاً في ما يتعلق بالأغذية المستوردة والمتداولة لحماية المستهلكين من الأغذية المخالفة للوائح الفنية والأخطار التي قد تنجم عن استهلاكها بالتعاون والتنسيق مع السلطات المحلية والجهات المعنية في الدولة.

وقال الدكتور ماجد القاسمي، مدير إدارة الصحة والتنمية الحيوانية في الوزارة، إن هناك أولوية لتفعيل المتطلبات التشريعية وتعزيز ورفع مستوى السلامة الغذائية، وضمان توفير غذاء آمن للمستهلك، حيث تعمل الوزارة من خلال القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2015 بشأن ضمان سلامة الغذاء، الذي يهدف إلى توفير تشريع اتحادي للغذاء تستمد منه الهيئات الرقابية المحلية سلطاتها، كما يهدف إلى ضمان سلامة وملاءمة الغذاء المتداول ومراقبته خلال مراحل السلسلة الغذائية، لتحقق من صلاحية المادة الغذائية للاستهلاك الآدمي.

■ إجراءات رقابية متنوعة عبر المنافذ | من المصدر

قاعدة بيانات

تعمل الوزارة من خلال النظام الوطني لتسجيل وتصنيف المنتجات الغذائية (FFIRS) الذي أطلق بناء على اعتماد من اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية، والذي يرتكز على تسجيل وتصنيف المنتجات الغذائية التي تدخل الدولة عبر منافذها المختلفة بما يعزّز السلامة الغذائية، وانسيابية تجارة الأغذية من وإلى الدولة، وتعتبر عملية تصنيف المنتج الغذائي من أهم الدعائم التي يستند عليها هذا النظام، وذلك من خلال تصنيف المادة الغذائية حسب المجموعة الغذائية والفئة الرئيسية والفرعية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في مجال التصنيف، حيث يهدف النظام إلى إنشاء قاعدة بيانات موحدة على مستوى الدولة لتصنيف وتسجيل المنتجات الغذائية.

صحة المستهلك

وأوضح أن القانون يهدف أيضاً إلى حماية صحة المستهلك من كل المخاطر المرتبطة بالغذاء بالإضافة إلى حمايته من الأغذية الضارة بالصحة أو المغشوشة أو المضللة أو الفاسدة أو غير الملائمة، وذلك لضمان سلامة وصحة الغذاء المتداول لتيسير حركة تجارة الغذاء، لافتاً إلى أن القانون يطبق على كل المنشآت المرخصة لها بتداول الغذاء أو العلف، والإرساليات التي تدخل إلى الدولة أو تمرّ في أراضيها (ترانزيت) بعد تطبيق إجراءات التفتيش اللازمة عليها، كما يطبّق القانون على الأغذية في كل مراحل السلسلة الغذائية، وهي جميع المراحل التي يمر بها الغذاء بدءًا من العلف مروراً بالإنتاج وحتى وصوله للمستهلك.

الإنذار السريع

ونوه إلى أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع السلطات المختصة والجهات المعنية على إنشاء عدة نظم غذائية منها نظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف بهدف الإبلاغ بأي خطر مباشر أو غير مباشر على صحة المستهلك، ونظام إدارة تتبع وسحب واسترداد الغذاء والعلف، ونظام إدارة أزمات وحوادث الغذاء والعلف المتداول ومنشآتها، بالإضافة الى أي أنظمة أخرى يظهر الحاجة لها مستقبلاً.

وتابع: إلى جانب ذلك تعتمد الوزارة على نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة، كأساس لعمليات الكشف والتدقيق على منشآت التصنيع الغذائي وإلزام مصانع الأغذية على تطبيق نظام تحليل المخاطر، ونقاط التحكم الحرجة منذ عام 2007، كما تتبع معظم مصانع الأغذية نظام ISO 22000 كأحد نظم إدارة سلامة الأغذية العالمية التي تضمن التعرف المسبق إلى الأخطار المسببة لتلوث الغذاء، والتي من المحتمل حدوثها عند تداول الأغذية ابتداء من مرحلة التحضير والإعداد، وانتهاءً بتجهيز وتقديم الغذاء للاستهلاك الآدمي، ووضع الخطوات الوقائية لتجنب أو تقليل احتمال حدوث تلوث الغذاء.

ـــائعات مواقع التواصل الاجتماعي

«أبوظبي للرقابة»: لدينا «اللجنة الوطنية للسلامة» جهة اتحادية

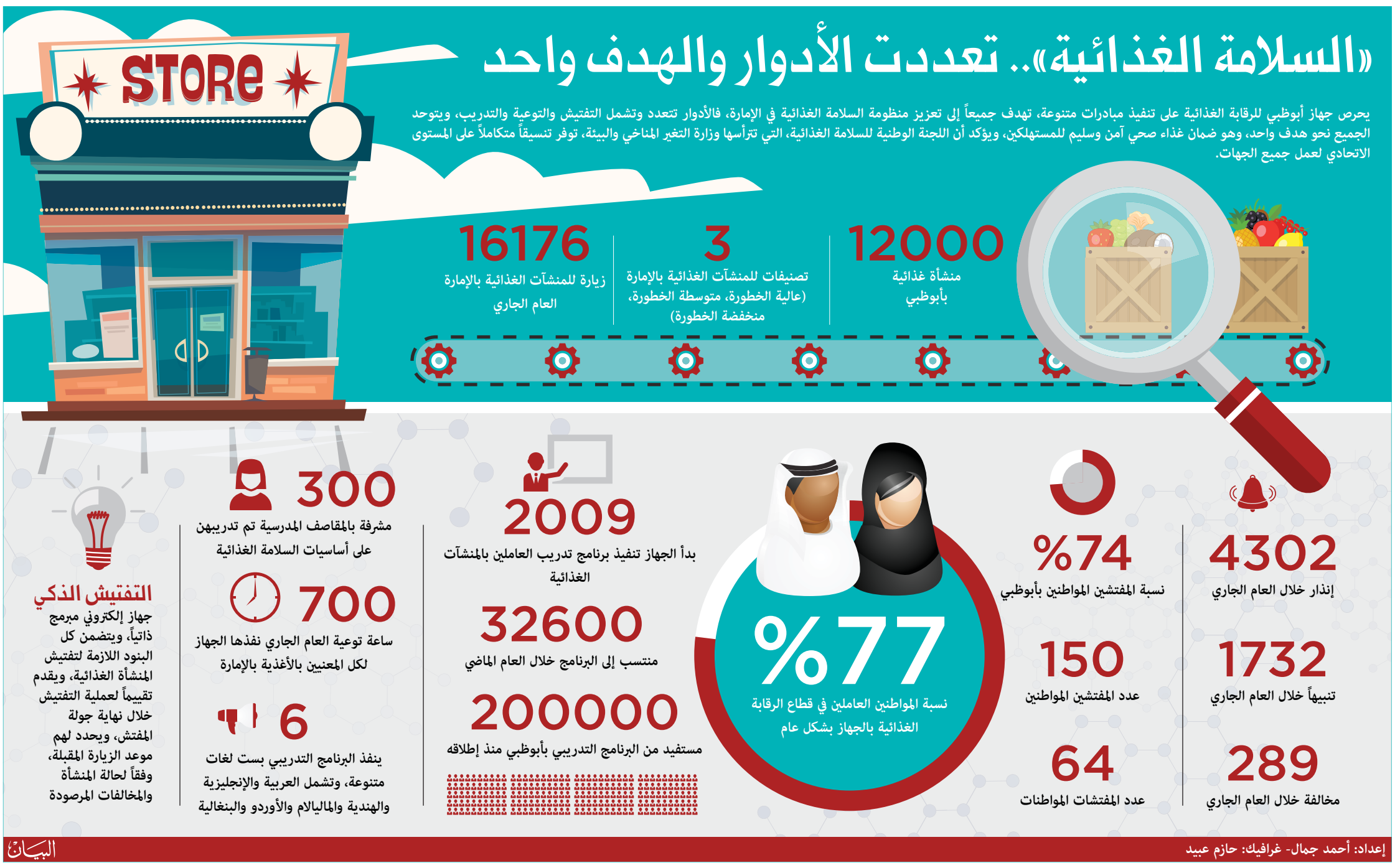

تنسيق دائم بين جميع مؤسسات الغذاء على المستوى الاتحادي

«التفتيش الذكي» يعزز منظومة السلامة الغذائية بالإمارة

برنامج متكامل لتدريب العاملين يفرز تراجعاً كبيراً بالممارسات الخاطئة

أبوظبي - أحمد جمال

أفاد جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية رداً على استفسارات لـ«البيان» أن هناك مظلة اتحادية تجمع جميع مؤسسات الرقابة على الغذاء بالدولة، وهي «اللجنة الوطنية لسلامة الأغذية» التي تضم أعضاء من جهات الرقابة الغذائية من مختلف إمارات الدولة، فيما تترأس هذه اللجنة وزارة التغير المناخي والبيئة التي تعتبر المرجعية الأساسية لجميع الجهات، حيث يوجد تعاون وتنسيق مستمر بين جميع الجهات على مستوى الدولة.

وأوضح أن هناك إجراءات رقابية متطورة تطوق كافة منشآت الغذاء العاملة في الإمارة تتصدى لأية ممارسات خاطئة، فصحة وسلامة المستهلك ستظل دوماً خطاً أحمر، مشيراً إلى أن نظام الرقابة المطبق في أبوظبي هو نظام «التفتيش الذكي» الذي يمكّن مفتشي الجهاز من تنفيذ كافة الإجراءات التفتيشية على المنشأة الغذائية وفق منهج علمي مدروس وبخطوات دقيقة، تبدأ من لحظة دخول المفتش إلى المنشأة وصولاً إلى انتهاء عملية التفتيش.

نظام متطور

وأضاف: «هذا النظام الذكي هو عبارة عن جهاز إلكتروني محمول متوافر لدى جميع مفتشي الجهاز ومبرمج داخله كافة البنود المتعلقة بالسلامة الغذائية في المنشأة والتي يجب التفتيش عليها مثل النظافة، التخزين، الأدوات المستخدمة، درجات الحرارة وغيرها، ويقوم المفتش بتقييم كافة هذه البنود خطوة بخطوة حتى نهاية عملية التفتيش». وتابع: عقب نهاية إجراءات التفتيش على المنشأة الغذائية يقوم جهاز التفتيش الذكي بتقييم العملية وفق منهج علمي مدروس يتبع أرقى الممارسات العالمية المتعلقة بالسلامة الغذائية، وعلى ضوء هذا التقييم فإنه يعطي المفتش إشعاراً إلكترونياً بموعد الزيارة على المنشأة وفقاً لتصنيفه لحالاتها والمخالفات المرصودة بها.

كوادر مؤهلة

وذكر الجهاز أنه يمتلك كوادر متميزة من المفتشين لديها الخبرات التامة والمهارات الحديثة التي تمكنهم من رصد الواقع الغذائي لمختلف أنواع الأنشطة الغذائية والتصدي للتجاوزات، مشيراً إلى أن غالبية مفتشي الجهاز هم خريجو برنامج سلامة الأغذية بكليات التقنية العليا الذي تم تصميمه قبل عدة سنوات بهدف تلبية احتياجات إمارة أبوظبي من الكوادر المتخصصة في سلامة الغذاء، علماً بأن هذا البرنامج التدريسي تم توفيره وفق منهج علمي مطبق في العديد من دول العالم المتقدمة في مجال السلامة الغذائية.

ولفت إلى أن الكوادر النسائية جزء لا يتجزأ من منظومة عمل فاعلة لقطاع التفتيش الغذائي بجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية حيث ينفذن أدواراً متعددة في مجال الرقابة تتنوع ما بين الرقابة الغذائية والحيوانية والزراعية والرقابة على المنافذ الحدودية، وتتوزع المفتشات على مناطق مختلفة من الإمارة ومنشآت غذائية متنوعة، وينفذن زيارات تفتيشية شاملة على المنشآت الغذائية للتحقق من التزامها بالاشتراطات والمعايير المختلفة.

التدريب

وأوضح أن هناك برنامجاً إلزامياً لتدريب متداولي الغذاء في الإمارة يعد من إحدى ركائز تعزيز السلامة الغذائية في المنشآت، حيث أصبح ينبغي على كل منشأة غذائية تدريب 20% من العاملين خلال العام الأول من إصدار الرخصة التجارية، ومن ثم رفع هذه النسبة 20% كل عام، لحين الوصول إلى نسبة 100%.

وتابع: «هناك سعي مستمر لتطوير المادة التدريبية مع شركات التدريب المعتمدة بإضافة الصور التوضيحية والألعاب التعليمية في حصص التدريب لرفع مستوى الاستيعاب والفهم العام للمتدربين، كما تم استحداث الامتحان الذي يعتمد على الصور بدلاً من الأسئلة الكتابية، بما يراعي المستوى التعليمي والثقافي للعاملين عند تصميم الاختبارات.

■ الكوادر النسائية جزء من منظومة عمل فاعلة لقطاع التفتيش الغذائي | من المصدر

13 شائعة في أبوظبي وإجراءات فاعلة لتفنيدها

الجهات المعنية تتبنى منهجاً علمياً ومنظومة توعوية مستمرة

الرد عبر الحسابات الرسمية للجهاز.. وتفنيد الشائعات عبر وسائل الإعلام

السماح بدخول المواد الغذائية بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات

أبوظبي- البيان

تعامل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية خلال النصف الأول من 2016 مع نحو 13 شائعة، عمل على الرد عليها وفق أساس دقيقة، ترتكز على تصحيح المفاهيم التي تنقلها تلك الشائعات، وتكوين فكرة صحيحة لدى المستهلك. قال الجهاز لـ«البيان» إن الشائعات الغذائية من الأمور التي عززت انتشارها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، مؤكداً أنه يعمل عبر إدارة السياسات وتحليل المخاطر على وأدها من لحظة ظهورها منعاً لامتداد تأثيرها لقطاع عريض من الجماهير.

خطة

وأشار إلى أنه يمتلك خطة عمل محكمة للتعامل مع الشائعات الغذائية والمنتجات التي تظهر بعض الادعاءات بحقها، فعند ظهور شائعة غذائية على الصعيد العالمي، يعمل ومن خلال عضويته في شبكة السلطات الدولية المعنية بالسلامة الغذائية «إنفوسان» ونظام الإنذار السريع للأغذية والأعلاف، على الرد على هذه الشائعة وفق منهج علمي مدروس، حيث يتلقى إخطارات من الشبكة في حال وجود تحذيرات من أية منتجات، وفي حال عدم حدوث هذا الأمر تتأكد عدم صحة هذه الشائعة، ويعمل الجهاز على تنفيذ إجراءات تالية لتفنيدها وبيان عدم صحتها وفق أسس علمية.

وأكد الجهاز أن هناك إجراءات أخرى تتعلق بالسوق المحلي، فهناك خطة فورية ينفذها الجهاز بمجرد ظهور الشائعة تحمل بعداً احترازياً في المقام الأول، وذلك عبر الإيعاز لفريق مفتشيه بسرعة تغطية الأسواق، وسحب عينات من المنتجات محل الشائعة للتدقيق عليها والتأكد من سلامتها.

رد علمي

ولفت إلى أنه فور الانتهاء من مرحلة التدقيق تتم صياغة الرد العلمي على الشائعة الغذائية، وبثه على نطاق واسع يواكب انتشار الشائعة بين الجماهير، حيث يتم الرد عبر الحسابات الرسمية له على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة. وشدد على أهمية أن تكون عند المستهلك ثقة بجودة المواد الغذائية التي تباع في الأسواق، لا سيما أن أي مادة غذائية لا تدخل الدولة إلا بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة، إلى جانب أن أي مادة يتم فحصها في المنافذ الحدودية، ولا يتوقف الأمر هنا، بل تستمر عمليات التفتيش وأخذ عينات من المواد الغذائية في مراكز البيع، سواء البقالات أو المطاعم، للتأكد من أن المادة الغذائية صالحة للاستهلاك. ولفت إلى حرصه على أن تطبق المنشآت الغذائية كالمصانع والفنادق وشركات التموين نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة، للتأكد من أن المواد الغذائية المتداولة لا تشكل أي خطورة على صحة وسلامة المستهلكين.

وأكد على ضرورة عدم الانسياق وراء الشائعات التي يتم بثها عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة أو عبر الرسائل النصية، والاعتماد على الجهة المعنية للحصول على المعلومة الصحيحة منها، مشيراً إلى أنه يوفر آلية فورية للرد على الشائعات حول حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» و«تويتر»، فمجرد إرسال استفسارات مع الجماهير يتم التجاوب معها على مدار اليوم دون ارتباط بأوقات العمل الرسمية.

منظومة الغذاء في دبي مرتبطة بالإنذار السريع خليجياً وعالمياً

«الخبر اليقين» تجابه 36 شائعة و«الإخطارات» بالمرصاد

■ مختبر دبي المركزي يجري فحوصات على عينة من التمور قبل دخولها الأسواق | أرشيفية

دبي- فادية هاني

تضم منظومة الغذاء في دبي فرقاً متكاملة وأجهزة رقابية تعمل على مدار الساعة منها «فريق الإخطارات» الذي لديه تواصل مباشر مع كافة الجهات ذات العلاقة بمواضيع الغذاء، منها الاتحادي، والخليجي، والأوروبي، والدولي، ومبادرات تعنى بالرد على استفسارات المستهلكين والتواصل مع الجماهير حول ما يثار من شائعات غذائية منها مبادرة «الخبر اليقين» التي ردت على 36 شائعة متعلقة بالأغذية خلال الشهور الستة الماضية.

«البيان» التقت خالد شريف العوضي، المدير التنفيذي لإدارة الرقابة الغذائية في بلدية دبي، وخالد علي بن زايد، مساعد المدير العام لقطاع الاتصال والمجتمع في بلدية دبي، لتقف على جهود دبي في الحفاظ على صحة وسلامة الغذاء داخل الدولة وآليات التصدي للشائعات الغذائية:

حرب الشائعات

أشار خالد شريف العوضي، المدير التنفيذي لإدارة الرقابة الغذائية في بلدية دبي، إلى أن الشائعات الغذائية تنقسم إلى نوعين، الأول يتعلق بالشركات نفسها والتنافس بينها، حيث تطلق إحدى الشركات شائعة معينة على شركة من الشركات المعروفة وذات السمعة العالية، لتضرب ربحيتها في السوق وتنافسها هي بشكل غير شريف، وهي أقل درجة في التكرار والحدوث من النوع الثاني من الشائعات الذي يقوم على الأشخاص أنفسهم.

وأوضح أن النوع الثاني من الشائعات الذي يتبناه أشخاص وأفراد يرغبون في الشهرة وزيادة عدد متابعيهم في وسائل التواصل الاجتماعي، عبر نشرهم خبراً أو فيديو، محاولين وضع معلومات مغلوطة وغير مقنعة لكل متعلم وواع، بهدف جذب الانتباه لا أكثر، ودون أي مصدر حقيقي أو مرجع للمعلومة.

خالد العوضي:
90% من شائعات الأغذية مصدرها أشخاص عرب

نظام صارم

كما أكد العوضي أن الجهات الرقابية في كل أنحاء العالم وخاصة ما يتعلق بالغذاء والمواد الاستهلاكية، لديها نظام صارم وإجراءات ولجان لضمان سلامة الغذاء والمنتجات، كونها ليست على استعداد لتخسر مصداقيتها وسمعتها أمام الجماهير حول العالم لأي سبب كان، بل هي تسعى إلى زيادة المصداقية والثقة.

منظومة متكاملة

وأضاف: دائماً ما أكرر وأقول في أغلب ردودي على شائعات الأغذية إن المنظومة الغذائية في الإمارات مرتبطة بالمنظومة الغذائية الخليجية للإنذار السريع، وكذلك مع المنظومة الأوروبية للإنذار المبكر ومع العالم أجمع، فهي منظمة عامة ومتكاملة، فنحن مرتبطون مع مجموعة متكاملة وقوية وتعي تماماً المنتجات الصادرة والواردة، وتعرف أولاً بأول ما يحدث في أي مؤسسة غذائية أو مصنع في أي مكان من أصغر مؤسسة كانت إلى الأكبر والأضخم، فكيف يمكن أن تمر عليها ما يدعيه البعض من شائعات، وخاصة كلمة «مسرطنة» التي باتت أسهل كلمة يتداولها الراغبون في انتشار شائعتهم وشعبيتهم الزائفة.

غياب الوعي

وناشد العوضي الجمهور كافة لتحري الدقة والموضوعية وأخذ الأخبار والمعلومات من مصادرها الحقيقية وعدم الانجراف خلف الأوهام، مؤكداً أنه لاحظ أن 90% من شائعات الأغذية مصدرها أشخاص وبلدان في العالم العربي وبكل أسف، ولم يجد شائعة من الغرب نظراً إلى الوعي لديهم، ولتواصلهم مع المصادر الرئيسية للمعلومة، وعدم الاعتماد على نشر شائعة ويكتفي برد فعل الجمهور وإثارة مخاوفهم.

فريق الإخطارات

كما أكد أن إدارة الأغذية في بلدية دبي خصصت فريقاً فقط للرد على تلك الشائعات لضمان عدم نشر الذعر بين الناس، يسمى فريق الإخطارات، وهذا جهد إضافي على الإدارة، إلا أنها آثرت تخصيص هذا الفريق لمتابعة كل ما يرد عن الغذاء من معلومات خاطئة لرفع الوعي لدى الجمهور، والتأكيد على أن كل ما يوجد في الإمارة هو ضمن المعايير المعتمدة عالمياً وصالح للاستخدام دون أدنى شك.

وقال: فريق الإخطارات لديه تواصل مباشر مع كافة الجهات ذات العلاقة بمواضيع الغذاء، منها الاتحادي، والخليجي، والأوروبي، والدولي، حيث يعمل الفريق على التواصل مباشرة مع تلك الجهات فور صدور أية معلومة أو شائعة عن أي نوع من أنواع الأغذية.

خالد علي:
«الخبر اليقين» تتلقى الاستفسارات أول بأول

المؤسسات الكبرى

كما ذكر العوضي أن أكثر من يواجه الشائعات وتصدر ضده التهم غير الصحيحة هي الشركات الكبرى ذات السمعة المعروفة عالمياً، مؤكداً أنه لاحظ من خلال متابعته في هذا المجال لسنوات طويلة أن الشركات الصغرى أو غير المعروفة لا تواجه هذا السيل من التهم، فالشركات الكبرى محاربة من بعض الشركات الأقل شهرة في محاولة منها لتعريضها للخسائر وجعل الناس يبحثون عن البدائل التي توفرها الشركات الأصغر أو غير ذات الصيت المعروف بشكل جيد.

وأكد أن الفحوصات اليومية التي تصل للإدارة تزيد على 200 عينة متنوعة من المنافذ، وكل واحدة منها تحتاج على الأقل من 15 إلى 30 فحصاً مختلفاً للتأكد من سلامتها، وهو عمل ليس بالسهل أو البسيط، ويتوجب على الجمهور عدم الاستهانة بعمل هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بكل تلك الخطوات لأجل إيصال الغذاء لهم وهم متأكدون من سلامته، مشيراً إلى أن تلك الفحوصات تشمل الأغذية والمياه والعصائر والألبان وكل ما يتم تناوله.

جهة موحدة

وحول إيجاد جهة رقابية موحدة على مستوى الدولة تعنى بشؤون رقابة الأغذية أوضح خالد شريف العوضي، المدير التنفيذي لإدارة رقابة الأغذية في بلدية دبي، أن كل إمارة لديها أجهزتها الرقابية وتصب إجراءاتها تحت تشريعات جهتين اتحاديتين أساسيتين، الأولى: وزارة البيئة والتغيير المناخي، وهي المعنية بالتنسيق مع كافة الجهات الرقابية حول سلامة الأغذية، وحول سحب العينات، والتفتيش والرقابة، أما الجهة الثانية: والمختصة بالمواصفات وهي هيئة الإمارات للمواصفات، ولديها فرق عمل أعضاؤها من الأجهزة الرقابية المختلفة، والجامعات، ومختبرات الدولة، مؤكداً أن الجميع يعمل تحت مظلة واحدة لأجل سلامة وضمان الغذاء السليم.

الخبر اليقين

من جهتها قامت بلدية دبي بمبادرة «الخبر اليقين» التي ترد على كافة استفسارات الجمهور، ومن أبرزها شائعات الأغذية التي باتت تنتشر بشكل شبه يومي على وسائل التواصل الاجتماعي، ويمكن لأي شخص كان، من الجمهور أو أصحاب المؤسسات الاستفسار ومعرفة الحقيقة كاملة من مصدرها الأساسي عبر هذه المبادرة، حيث تمكنت هذه المبادرة من الرد على 36 شائعة متعلقة بالأغذية خلال الشهور الستة الماضية.

وقال خالد علي بن زايد، مساعد المدير العام لقطاع الاتصال والمجتمع في بلدية دبي، إن المبادرة حققت ما هو متوقع منها من نتائج جيدة للحد من انتشار الشائعات والمعلومات المغلوطة، خاصة مع انتشار قنوات متعددة في وسائل التواصل الاجتماعي، مما يضع الجمهور في شك، خاصة ما يتعلق بالأغذية والصحة.وأشار إلى أن هذه الخدمة الحيوية والمتكاملة أسهمت في تحريك المعلومات التي تصل إلى البلدية عبر عدة قنوات وخاصة قناة «وتس اب» من خلال مركز الاتصال التابع للبلدية، والذي يعمل على مدار الساعة.

قانونيون يحذرون من تأخير الرد على تزايد الشائعات

الشارقة- نورا الأمير، وسعيد الوشاحي

حذرت نخب قانونية من تزايد عدد مروجي الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي وبرامج التقنيات الذكية، مشيرين إلى أن الوسائط الإلكترونية ومواقع التواصل وفرت للشائعات أرضية خصبة في ظل عدم دراية البعض بالقوانين، وجهل البعض الآخر، وأكّدوا أن أيّ تأخير في الردّ على الشائعات يجعل الناس يعتقدون بصدقها، ما يؤدّي إلى إثارة البلبلة واللغط، مطالبين بسرعة الرد واستجلاء الأمر فوراً.

وقالوا إن الشائعات لا تزال تتردّد بقوّة عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل «واتس آب» و«تويتر» و«فيس بوك» وغيرها من المواقع الإلكترونية، مستشهدين بشائعة الرجل المسن التي أطلقها شخص وأثارت استياء أفراد المجتمع خلال الفترة الماضية.

أخطر الشائعات

حسب المحامي جمعة مليح فإن وسائل التواصل الاجتماعي قد سهلت سرعة انتشار الشائعات، بل تطورت هذه الوسائل في كيفية ابتداع وتناقل الشائعة بصورة توحي بصدقيتها وأخطرها الشائعات التي تمس أمن الدولة، أو الحياة الخاصة، وخصوصاً أن أثر الشائعة قد يدفع المجني عليهم إلى الانتحار أحياناً، مشيراً إلى أن المشرع لم يغفل عن هذه السلوكيات نظراً إلى تبعاتها الخطرة على كيان المجتمع، حيث نجد أن المرسوم رقم «5» من قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2012، عالج الكثير من الجوانب القانونية والثغرات التي كانت لا تطال العابثين ووضع حدٍّ لسقف الحريات. وشدد مليح على أهمية دور التوعية للمجتمع، خاصة الشباب، بالأفعال المُجرّمة في قانون مكافحة الجرائم الإلكترونيّة، لافتاً إلى أن كثيراً من الشباب من الممكن ارتكابهم جرائم إلكترونيّة، ومنها ترويج

جمعة مليح:
المعلومات الكاذبة تضر بأمن وسلامة المجتمع

معلومات كاذبة من شأنها الإضرار بأمن وسلامة الدولة، أو ترويج الشائعات، والابتزاز دون علمهم بالعقوبات المترتبة على ذلك.

بلاغات وهمية

وأما عن موضوع البلاغ الكاذب فقد نوه المحامي الإماراتي أن المادة 275 من قانون العقوبات الاتحادي تنص على معاقبة مقدّم البلاغ الكاذب بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، متضمنة البلاغات الوهمية عن حوادث أو أخطاء ثبت عدم وجودها، أو الإبلاغ عن ارتكاب جريمة يعلم أنها لم ترتكب، فيما تشير المادة 276 من قانون العقوبات إلى العقوبة بالحبس أو الغرامة أو بإحدى العقوبتين ضد كل من أبلغ كذباً أو أساء النية للسلطة القضائية أو الجهات الإدارية

هدى رستم:
ترويج معلومات مغلوطة إساءة صريحة للوطن

بارتكاب ما يوجب العقوبة جنائياً أو المجازاة الإدارية وكذلك كل من اختلق أدلة مادية على ارتكاب شخص

سعد مرعب:
تتطلب رداً سريعاً وجازماً لقطع الطريق على أصحابها

ما لجريمة خلافاً للواقع أو تسبب في اتخاذ إجراءات قانونية ضد شخص يعلم براءته.

مهند عبدالواحد:
تأثير الشائعات اقتصادي ونفسي لا يتلاشى بسهولة

سلاح ذو حدين

وشددت المحامية هدى رسّتم على حسن استثمار مواقع التواصل الاجتماعي، التي هي بمثابة سلاح ذي حدين في الأمور التي تحقق الفائدة كتعميم قوانين ومعلومات متنوعة، معربةً عن أسفها لاستخدامه بشكل سلبي، معتبرة أن القانون الإماراتي الجديد تنبه وشدد في نصوصه العقوبة علي من يرتكب جريمة تصوير ونشر فيديو أو صورة لشخص آخر دون علمه أو إذنه، مضيفة أن العقوبة التي قررها القانون هي إما الحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر أو الغرامة بحد أقصي نصف مليون درهم ولا تقل عن 20 ألف درهم، وهذا ينطبق على الشخص الذي قام بنشر فيديو الرجل المسن بإمارة الشارقة، حيث إن النشر في حد ذاته ممنوع، وهذا لغايات درء الضرر النفسي والمعنوي عن الآخرين.

الحبس في انتظار المروّجين

عرف القاضي الدكتور جمال السميطي، مدير عام معهد دبي القضائي، الشائعة «بالمعلومات والأخبار والأفكار والروايات التي يتناقلها الناس، لارتباطها بموضوعات تعتبر مهمة بالنسبة إليهم، وتكون المعلومات غير كافية ومتضاربة، دون أن تعتمد على مصدر موثوق به يؤكد صحته».

وأضاف: تدخل الشائعات المتعلقة بالمواد الغذائية ضمن المصلحة العامة الاقتصادية للدولة، فحدد لها المشرّع عقوبة الحبس ولم يحدد مدة لها، وبالتالي تخضع للمادة (69) من قانون العقوبات التي تنص على أنه (لا يجوز أن يقل الحد الأدنى للحبس عن شهر ولا يزيد عن 3 سنوات، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك).

دبي - رامي عايش

إساءة للمجتمع

وكانت وزارة الداخلية قد حذرت من تداول المعلومات غير الصحيحة أو ترويج الشائعات المسيئة التي يجرمها القانون ويرفضها العرف العام مهما كانت دوافع مرتكبها، مضيفةً أن عملية الترويج للمعلومات المغلوطة خصوصاً ما يمس منها قيم المجتمع الإماراتي المحافظ والمتمسك بعاداته وتقاليده العريقة أو مصالحه العليا يعد إساءة صريحة للوطن وباقي أفرادمجتمعه.

وقالت إن لجوء البعض إلى تلك الأساليب غير المسؤولة وعدم التحلي بروح المواطنة الإيجابية سواء بدافع الشهرة أو الهزل أو التقليد الأعمى أو غيره يشكل خرقاً للقانون ولا يمكن التهاونفيه.

تأثير نفسيوقال سعد مرعب، موظف: إن الشائعات كثيراً ما تربك متلقيها ويكون من الصعب بمكان تحديد إذا ما كانت صحيحة أو خاطئة، مقترحاً أن يكون هناك رد سريع وجازم لقطع المجال على مروجيها من تحقيق مأربهم، مضيفاً أن الأمر يحتاج إلى ثقافة واحترام لهذه الوسائل الجديدة والتعاملوفقاللأصول.

من جانبه، تحدث الاختصاصي النفسي، مهند عبد الواحد، عن تأثير الشائعات نفسياً على المستهلكين وقال إن تكوّن صورة ذهنية إيجابية للأغذية يتطلب وقتاً طويلاً، وذلك لارتباطها المباشر بصحة الإنسان وتأثيرها الفوري بخلاف باقي المستلزمات والاحتياجات التي يحرص الإنسان على اقتنائها، لذلك فإن الثقة في المنتج الغذائي تولد بعد فترة طويلة من الاستخدام أو محاولة صاحب المنتج دعم ذلك عن طريق الإعلانات وذكر الحقائق التي تلامس قلب المستهلك. وأوضح أن الشائعات يكون خلفها مغرضون ومنافسة غير شريفة، وحتى إن كان هناك نفي من قبل الشركة عن سلامة منتجها إلا أن تأثير الشائعة لا يتلاشى بسهولة